

المنتجات المالية في سوق الأوراق المالية الأستاذ رجراج أحمد*

تجري التعاملات في السوق المالي عن طريق الأوراق المالية أو الأوراق التجارية. وتمثل الأوراق المالية حقا قانونيا لحاملها أو دين يثبت حقوق المستثمر تجاه جهة الإصدار. وهي بمثابة الأصل الذي يتم تداوله سواء بعملية البيع أو الشراء في السوق المالي. وعادة ما تعبر عن مصطلحي الأسهم والسندات المتداولة على مستوى البورصة، وهي تصدر من شركات حكومية أو خاصة، وتكون آجالها على المستويين المتوسط والطويل. أما الأوراق التجارية فهي اتفاقيات إعادة شراء أذونات الخزينة. يتم تداولها في السوق النقدي. وتستخدم في النشاط التجاري خلال فترات قصيرة.

الأسهم:

يتم تداول الأسهم كأداة من أدوات السوق المالي. وهي تخص بعدة خصائص ومميزات متعددة، تختلف في مصادرها، وتختلف في آليات استخدامها.

التعريف بالأسهم:

لغة: هو جمع سهم. يقال سهامه أي قاسمه. ومنه شركة المساهمة¹.

اصطلاحا: عرف السهم بعدة تعريفات منها:

أنه "وثيقة تسلم لشخص يمتلك حصة من رأس المال لشركة تخوله الحقوق المعطاة لكل شريك"².
وعرف أيضاً بأنه: "جزء من رأس المال للشركة يزيد وينقص تبعا لرواجها"³، "يعطى لصاحبه الحق في حصته من الأرباح التي حققتها الشركة"⁴.

خصائص الأسهم:

تتميز الأسهم بعدة خصائص، تتمثل أبرزها في⁵:

(1) تساوي القيمة الاسمية للسهم:

يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم تتساوى في القيمة. والهدف من ذلك هو جعل عملية تقسيم الأرباح وتوزيعها على المساهمين تتم بطريقة ميسرة، إضافة إلى تنظيم تداول أسهل لسعر السهم في البورصة. ويتساوى المساهمون في الحقوق والواجبات، من حيث توزيع العوائد والموجودات بعد تصنيفها وكذا التصويت، أو من حيث تحمل الالتزامات والديون المترتبة على الشركة.

(2) عدم قابلية السهم للتجزئة:

* أستاذ مساعد أ جامعة الجزائر 3
1 محمد فتح الله النشار , التعامل بالأسهم _ دار الجامعة الجديدة للنشر _ 2006 _ الإسكندرية _ ص 55
2 محمد بشير عالية _ القاموس الاقتصادي - ص 55
3 الاستثمار في الأسهم و السندات _ قسم الترجمة بدار الفاروق _ 2002 _ ص 15
4 محمد فتح الله النشار - التعامل بالأسهم - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - 2006 - ص 56
5 مرجع أعلاه _ ص (55-57)

قد يشترك شخصان أو أكثر في ملكية السهم. لكن لا يجب أن يتعدد مالكو السهم أمام الشركة نتيجة لإرث أو هبة أو غيرها، بل يتعين عليهم اختيار ممثل واحد أمام الشركة.

(3) قابلية السهم للتداول:

إمكانية انتقال ملكية السهم من شخص لآخر بأي سبب من أسباب انتقال الملكية للتداول بالطرق التجارية. وهذه الخاصية هي الأكثر قبولاً للفرقة بين شركات الأشخاص والأموال؛ ففي شركات الأشخاص لا يحق للشخص التنازل عن سهمه إلا بموافقة باقي الشركاء. أما في شركات الأموال فإن العبرة فيها بقيمة السهم لا بمالكه، ومن ثم فإنه يكون قابلاً للانتقال من شخص لآخر.

أنواع الأسهم:

يتم تصنيف الأسهم إلى نوعين أساسيين⁶: أسهم عادية وأسهم ممتازة.

أولاً: الأسهم العادية: هي وثيقة ذات قيمة اسمية محددة وثابتة تصدر عن الشركات المساهمة، تلزم حاملها (المساهمين الذين يتمتعون بحصة الملكية في الشركة) بواجبات محددة وتحفظ حقوقهم بشكل متساو بين الجميع. وتطرح الأسهم في الأسواق الأولية للراغبين والمهتمين من أجل الاكتتاب العام، كما يمكن أن تتداول في الأسواق الثانوية. وتتغير القيمة السوقية للأسهم العادية إلى تغيرات مستمرة نتيجة لأسباب متعددة واعتبارات مختلفة. كما أنها آخر ما يتم تصفيته من ممتلكات.

تأخذ الأسهم العادية خطوتين للتعامل بها:

الخطوة الأولى: يتم الاكتتاب العام عليها في السوق المالي. مما يجعلها تمثل زيادة في رأس مال الشركة.

الخطوة الثانية: يتم تداولها بعد عرضها في الأسواق الثانوية، وتحدد أسعارها عن طريق العرض والطلب.

لكل سهم عادي⁷: "مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية"؛ فالقيمة الاسمية تمثل ما هو مكتوب ومحدد على قسيمة السهم، التي تدون في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فهي تعبر عن قيمة حقوق الملكية التي تضم الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة على الأسهم العادية المصدرة. وأما القيمة السوقية فهي ما تحدده عملية التداول في سوق المال أثناء بيع السهم، والتي قد تكون أعلى أو أدنى من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية.

أنواع الأسهم العادية:

أثناء تداولها في السوق المالي تخضع الأسهم إلى عدة عوامل تعمل على التأثير على أسعارها بالزيادة أو النقصان. وهو ما يترك هذه الأسهم متنوعاً وتبايناً. ومنها⁸:

1/ الأسهم المرتبطة بسمعة الشركة:

تؤثر سمعة الشركة على قيمة الأسهم عند التداول في الأسواق الثانوية؛ حيث يميل المستثمرون إلى شراء أسهم الشركات التي تحقق الأرباح العالية، مع توزيعاً بانتظام. في حين يزهون ويتعدون عن شراء أسهم الشركات سواء منها ما تظهر أرباحاً منخفضة، أو ما تطبق طريقة غير منتظمة في توزيع الأرباح على المستثمرين.

6 محمد عوض عبد الجواد- الاستثمار في البورصة - دار الجامد - الطبعة 1 - عمان - 2006 ص(98).

7 جلال ابراهيم العبد - بورصة الأوراق المالية - الدار الجامعية - الاسكندرية - 2005 - ص (36).

8 محمد عبد الجواد - الاستثمار في البورصة - دار الحامد - الطبعة 1 - عمان - 2006 ص (98).

2/ الأسهم المتنامية والأسهم المتباطئة:

قد يقيم السهم أثناء عملية التداول في السوق المالي بأقل من قيمته الحقيقية، وبذلك يرجح أن يحقق عوائد متزايدة أو متنامية. وعند مفاضلته بين الأسهم المتنامية والمتباطئة يعمل المستثمر على اختيار أكثر الفرص الاستثمارية ربحاً مع مراعاته للمتغيرات العديدة التي قد تحصل للشركة.

3/ الأسهم المحايدة واسهم المضاربة:

تتأثر الأسهم المحايدة بالتغيرات الحاصلة في السوق المالي لأسباب كثيرة، أبرزها احتياطات الشركات لمواجهة مختلف التغيرات، واتباعها لإستراتيجية الدفاع وعدم التسرع نحو المغامرة غير المحسومة. أما أسهم المضاربة فإنها تتأثر بشكل سريع جداً بالتغيرات المتعددة التي تجبر المضاربين على اتخاذ القرارات المختلفة سعياً وراء تعظيم الأرباح.

الاتجاهات الجديدة بشأن الأسهم العادية:

لقد أدت التعاملات في السوق المالي إلى ظهور عدة أنواع من الأسهم الجديدة إلى جانب محافظة بقية الأسهم التقليدية علة وجودها. ومنها:

1- الأسهم العادية الأقسام الإنتاجية:

إلى وقت قريب كانت الشركة الواحدة تضم مجموعة واحدة من الأسهم العادية. إلى أن ظهرت في السوق المالي في الثمانينات من القرن الماضي مجموعتين إضافيتين من الأسهم العادية للشركة قامت بطرحهما شركة " جنرال موتورز"؛ فقد أصدرت الشركة مجموعة من الأسهم وربطت فيها التوزيعات بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أنظمة المعلومات الالكترونية، ومجموعة أخرى ربطت فيها التوزيعات بالأرباح التي حققها قسم الإنتاج.

2- الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصصة:

وفي الثمانينات من القرن الماضي كذلك، صدر تشريع ضريبي في و.م.أ يتيح للشركات بيع حصة من أسهمها العادية إلى العاملين بها. كما أبقى التشريع المؤسسة المالية التي تمنح قرضاً لصندوق العاملين المخصص لتمويل شراء تلك الأسهم من الفوائد.

3- الأسهم العادية المضمونة:

وفي الثمانينات من القرن الماضي كذلك، ظهرت في ال.م.أ أول أسهم عادية تمكن صاحبها من المطالبة بالتعويض إذا تراجعَت القيمة السوقية للسهم خلال فترة معينة من الإصدار.

ثانياً: الأسهم الممتازة:

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية، وإن كانت له القيمة الدفترية والاسمية والسوقية مثل السهم العادي، إلا أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

وتحظى الأسهم الممتازة ببعض الحقوق التي لا تحوزها الأسهم العادية. مثل⁹:

- يتقدم مالكو الأسهم الممتازة على مالكي الأسهم العادية أثناء توزيع الأرباح.

9 جلال إبراهيم العبد - بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية - الإسكندرية - 2005 - ص 40

- حق الملكية لحامل السهم الممتاز يستثنى الاحتياطات والإرباح عند الاحتساب، ويبقى على قيمة الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة¹⁰.
- لحامل السهم الممتاز (عند تحقق الأرباح) الحق في نسبة مئوية ثابتة توزع سنويا من القيمة الاسمية¹¹.
- حق تراكم العوائد ثم استلامها آجلاً ضمن الفترة المحددة لهذه الأسهم.
- حق تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية في حالة كانت حصص الأسهم العادية من الأرباح الموزعة عالية نسبياً مقارنة بعوائد الأسهم التي يمتلكونها.
- إمكانية تحويل السهم العادي إلى أوراق مالية أخرى.

النظرة الجديدة للأسهم الممتازة:

وللحفاظ على مستوى ملائم للطلب على الأسهم نجد الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة، التي تنص على أن لا تقل نسبة التوزيعات عن 7,5% من القيمة الاسمية للسهم وأن لا تزيد عن 15,5%¹².

السندات:

إلى جانب الأسهم التي يتم تداولها في السوق المالي نجد السندات، التي تختلف عن سابقتها بخصائص ومميزات سواء في مصدرها أو فترات استحقاقها أو تأثيراتها، وتخضع عوائدها لمقاييس أو معايير متعددة وتفسر تغيراتها بمعالجات تحليلية متفاوتة.

1- مفهوم السند:

هو التزام مالي تعاقدى مكتوب يتعهد بموجبه المقرض (المصدر للسند) تقديم مدفوعات – فائدة - إلى المقرض (المحفظ بالسند). حيث تدفع خلال سنوات محددة إضافة إلى أصل المبلغ أو القيمة الاسمية. وعرف السند: "بأنه الصك الذي يثبت دين الشركة أمام المقرض ويكون قابلاً للتداول"¹³ وعرف أيضاً بأنه: "صك قابل للتداول يثبت حق حامله فيما قدمه من مال على سبيل القرض للشركة وحقه في الحصول على الفوائد المستحقة واقتضاء دينه في الميعاد المحدد لانتهاء مدة القرض"¹⁴. كما عرف كذلك: "السندات هي صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول تمثل قرضاً طويلاً الأجل يعتمد عن طريق الاكتتاب العام"¹⁵.

ويمكن إعطاء تعريف شامل، وهو أن: "السندات صكوك متساوية القيمة، تمثل ديوناً في ذمة الشركة التي أصدرتها وتثبت حق حاملها فيما قدمه من مال على سبيل القرض للشركة وحقهم في الحصول على الفوائد المستحقة دونما ارتباط بنتائج أعمالها ربها كانت أم خسارة، واقتضاء قيمة الدين المثبتة على الصكوك في مواعيد استحقاقها وتكون هذه الصكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية."

10 محمد محمود الداعر- الأسواق المالية - دار الشروق - للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى- الأردن - 2005 - ص(101-102).
11 هوي شار معروف - الاستثمارات والأسواق المالية - جامعة البلقاء التطبيقية - الطبعة الأولى- 2003 - ص94.
12 محمد عوض عبد الجواد - الاستثمارات في البورصة، - دار الحامد، الطبعة الأولى- الاردن- 2006- ص(101-102).

13 محمد محمود الداعر- الأسواق المالية - دار الشروق - للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى- الأردن - 2005
14 جلال إبراهيم العبد - بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق - الدار الجامعية - الإسكندرية - 2005
15 محمد عوض عبد الجواد - الاستثمارات في البورصة، - دار الحامد، الطبعة الأولى- الاردن- 2006-

خصائصه:

يتميز السند بعدة خصائص تميزه عن السهم. أهمها:

- تقوم السندات على التزامات مالية بين المصدر والمستثمر، تحدد فيها العوائد الدورية حتى نهاية فترة التسديد بمعدلات ثابتة، مهما حدث من تغير في الأسعار السوقية أو اختلفت ربحية الشركات المصدرة وظروفها المالية.

- تصطدم السندات بمخاطر ائتمانية كثيرة نتيجة التقلبات في السوق المالي، وتبرز في مقدمتها عدم ثبات أسعار الفائدة.

- تتأثر القيمة الاسمية للسندات عند تداولها في السوق؛ فهي تفقد قيمتها عند بيعها بخصم، في مقابل زيادة في القيمة عند بيعها بعلاوة.

- تتحرك عوائد السندات في اتجاه معاكس لأسعارها وذلك لأن مستثمري السندات يخضمون التدفقات النقدية المستقبلية الثابتة عند الأسعار المرتفعة للفوائد، وهنا فإن المعدلات الأعلى خصما تقدم أعلى سندات. ومن الخصائص كذلك (16)

- قرض السندات قرض جماعي فالشركة لا تتعاقد مع كل مقرض على حده.

- السندات تكون إقراضية لمدة تتراوح بين (10-30) سنة.

- كلما اتجهت فترات السداد نحو الزيادة وكانت أسعار الفوائد أقل فإن مخاطر السندات تتزايد.

1-أنواع السندات:

تصنف السندات إلى عدة أنواع:

سندات الحكومة:

وهي الوثائق التي تخص دين العام طويل الأجل، تصدرها عادة البنوك المركزية خلال فترات متباعدة أو متقاربة حسب التغيرات الاقتصادية للبلد وما يرافقه من عجز الميزانية. وتلجأ الحكومات إلى هذه النوع من السندات عندما تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة التقليدية (رسوم وضرائب....). وتفضل السلطات المالية الاعتماد على القروض العامة بدلا من الإصدارات الجديدة لتمويل آخر لهذا العجز. وتنقسم القروض العامة إلى نوعين، هما:

القروض الإجبارية:

التي تفرض على شرائح داخلية معينة في ظل صعوبات مالية غير اعتيادية.

وهناك قروض اختيارية (محلية أو خارجية):

والتي تعتمد في تصريف سنداتها على اعتبارات أخرى. وهي مضمونة من طرف الحكومة والسلطات المالية المركزية، ومدعمة بتسهيلاتهما الإدارية المختلفة. فضلا عن دور أسعار الفائدة في عملية التحفيز للمستثمرين. وتميل البنوك التجارية من شراء هذا النوع من السندات أكثر من غيرها. كما أنها تمكن المستثمر من تحويلها إلى سيولة نقدية متى شاء.

- السندات الحكومية الصادرة مقابل ضمانات مادية:

وهي تظهر في شكل عقارات أو رواتب، وذلك على القروض التي تدفع إلى الأسر أو المنشآت لبناء أو شراء المساكن أو الأراضي أو الموجودات الحقيقية.

- **سندات الهيئات المحلية والمؤسسات أو الدوائر الرسمية (القطاعية أو الإقليمية...):**

وهي تظهر خاصة في مشروعات البنية التحتية، حيث تخصص لأغراض استثمارية بحتة. كما يظهر نوعان من السندات، وهما: سندات إجبارية عامة والتي تضمن بالنفوذ الضريبي للإدارة المصدرة لها. وسندات العوائد والتي تضمن عوائدها من مشروع معين تستخدم السندات المعنية في تمويله.

سندات الشركات:

تقسم سندات الشركات إلى ستة أنواع باعتبارها الأكثر شيوعاً. وفي الغالب تتعامل بها المجتمعات الغربية.

- **السندات العادية:**

وهي السندات التي تصدرها الجهة المقترضة لصالح المقرض بقيمة اسمية محددة يدفعها الأخير عند الاكتتاب ويسترجعها كاملة في تاريخ السداد مع استفادته من فوائد بمعدلات ثابتة.

- **سندات بخصم إصدار:**

وهي السندات التي تصدرها الشركات المصدرة بأقل من قيمتها الاسمية المحددة، غير أنها تلتزم بدفع القيمة كاملة عند حلول وقت السداد، أما الفرق الذي يصطلح عليه "علاوة الوفاء" فهو يدفع مرة واحدة مع نهاية المدة، وبنسبة أقل مقارنة بالسندات العادية.

- **السندات ذات الضمان الشخصي أو العيني:**

وهي سندات تشترك مع السندات العادية في كونها تصدر بقيمتها الاسمية وتمكن حاملها من امتياز الحصول على فوائد ثابتة، إلا أنها تختلف عنها في كونها الضمان الشخصي لمالكي السندات.

- **السندات القابلة للتحويل:**

وهي تصدر عن الشركات أو الحكومات. ولها ميزة إمكانية التحويل إلى أسهم أو إلى سندات، وقد تجمع بين هاتين الميزتين. ومن هنا برزت التقسيمات التالية:¹⁶

- **سندات قابلة للتحويل إلى أسهم:**

وهي التي تعطي الحق لمالكيها باستبدالها بعدد من الأسهم العادية التي تصدرها الشركة حسب رغبتهم. وغالبا ما تعطي للمساهمين في الشركة الحق في أولوية الاكتتاب في هذه السندات. ويفضلها الكثير من المستثمرين إذا كانت الشركة تتمتع بمعدلات نمو عالية.

السندات القابلة للتمويل إلى أسهم أو سندات:

وهي تصدر عن الشركات. حيث يمكن أن تحول إلى أسهم أو إلى صكوك سندات على الشركة. وتعطي مالكيها ميزة الحصول على فائدة ثابتة.

أنواع أخرى من السندات:

16 محمد فتح الله النشار-التعامل بالاسهم- دار الجامعة الجديدة للنشر-الاسكندرية-2006

- وتظهر أنواع أخرى من السندات، نذكر منها: 17

اولا: من حيث الشكل:

- **سندات كاملة :** وهي تلك السندات التي تنطبق عليها قاعدة حيازة المنقول لسند الملكية وتكون بمثابة المنتوجات المادية. وتكون ملكا لصاحبها.

-**سندات اسمية:** وهي تلك السندات التي تنتقل ملكيتها من شخص لآخر خلال عمليات التداول في السوق. مع حملها اسم صاحبها.

ثانيا : من حيث طريقة سداد الفائدة او العائد: واهم هذه الانواع : 18

- **سندات عادية:** وهي تلك التي تتيح لأصحابها الحصول على فائدة ثابتة خلال مدة القرض.

- **سندات المشاركة في الربح:** وهي تلك التي تتيح لأصحابها الحصول على حصة في الربح الذي حققه المشروع اذا تجاوز الفائض المحقق قدرا معيناً. إضافة إلى الفائدة الثابتة.

- **سندات المقارضة الاسلامية أو المضاربة الاسلامية":**

وهي السندات التي قدمت لبديل الادوات الربوية في اسواق راس المال.

- **السندات المتزايدة العائد:** سندات تصدر اسعار فائدة غالبا ما تكون منخفضة عن المستوى المتاح في الاسواق المالية الا ان السعر المتصاعد تدريجيا حتى يصل في تاريخ معين الى معدل تم تحديده مسبقا ثم يصبح السعر ثابت.

- **سندات يرتبط عاندها بمستوى الاسعار:** هي سندات تتغير عوائدها المتمثلة في سعر الفائدة على فترات دورية لا تقل عن عام ولا تزيد عن عامين.

- **سندات الدخل:** وهي سندات مرتبطة بتحقيق الشركة المصدرة فائضا كافيا لتغطية الفائدة.

ثالثا: من حيث العملة المصدر بها للسندات:

- السندات متعددة العملات: وهذه السندات التي تصدر بإحدى العملات ويتم سدادها بعملة أعلى قيمة.

رابعا: من حيث الاسترداد:

- سندات لا يتم استهلاكها بانقضاء مدة معينة:

وهي سندات ليس لها تاريخ استحقاق محدد، والفائدة يجرى سدادها بشكل دائم.

- سندات لها صفة استمرارية:

ويكون لحاملها حق استهلاكها حال حلول تاريخ استحقاقها أو أي تاريخ لاحق.

- سندات تحول لحاملها الحق في استيراد قيمتها بإرادته المطلقة:

وهي سندات يتم استردادها وقتما شاء صاحبها دونما ارتباط بتاريخ معين.

- خامسا: السندات السلعية:

وهي السندات التي تسمح لصاحبها بمشاركة الجهة المصدرة لها من مخاطر تقلب الأسعار وتغيرات الظروف الاقتصادية. مثل السندات البترولية، سندات الذهب والفضة.

17 محمد عوض عبد الجواد - الاستثمارات في البورصة - دار الحامد، الطبعة الاولى- الاردن- 2006.

18 محمد فتح الله النشار-التعامل بالاسهم- دار الجامعة الجديدة للنشر-الاسكندرية-2006

وجوه الاختلاف بين الاسهم و السندات:

تختلف الأسهم والسندات عن بعضهما في عدة نقاط جوهرية. يمكن ذكر أهمها:

- 1- السهم جزء من رأس مال الشركة، ومالكة شريك. بينما السند جزء من قرض، ومالكة دائن للشركة. فحامل السهم صاحب حق في الشركة، بينما حامل السند صاحب حق ضد الشركة.¹⁹
- 2- مالك السند له حق استرداد قيمة الصك كاملاً في موعد الاسترداد، وحق الحصول على فوائد ثابتة من الشركة، دون اعتبار لحالة الربح أو الخسارة.
- 3- لحامل السهم حق الاشتراك في إدارة الشركة باعتباره شريكاً. بينما لا يحق لحامل السند التدخل أو الاشتراك في إدارة الشركة باعتباره أجنبياً.
- 4- لا يسترجع أصحاب الأسهم قيمة أسهمهم عند حل الشركة وتصفيتها إلا بعد الوفاء بكافة الالتزامات تجاه الدائنين. بينما يتمتع مالك السند بصفة الضمان.
- 5- لا يمكن إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية. بينما يمكن أن يصدر السند بأقل من قيمته الاسمية، مثل السندات بخصم إصدار.
- 6- لا تستهلك الأسهم بل تبقى موجودة بوجود الشركة. بينما يتم استغلال أو استهلاك السندات في نهاية المدة المحددة للقرض أو خلالها وفقاً لما تحدده الشروط والالتزامات.
- 7- يتم توزيع الأرباح على المساهمين بعد انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وإتمام جميع الالتزامات المتعلقة بها. بينما تحصل الفائدة على السندات في مواعيد دورية محددة.

19 محمد محمود الداعر- الأسواق المالية - دار الشروق - للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى- الأردن - 2005

قائمة المراجع

- محمد فتح الله النشار , التعامل بالأسهم _ دار الجامعة الجديدة للنشر_ 2006_ الإسكندرية
- محمد بشير عليّة _ القاموس الاقتصادي
- الاستثمار في الأسهم و السندات _ قسم الترجمة بدار الفاروق _2002
- محمد عوض عبد الجواد- الاستثمار في البورصة - دار الجامد – الطبعة 1 – عمان - 2006
- جلال إبراهيم العبد - بورصة الأوراق المالية - الدار الجامعية – الإسكندرية – 2005
- محمد محمود الداعر- الأسواق المالية - دار الشروق - للنشر التوزيع - الطبعة الأولى- الأردن - 2005
- هوي شار معروف - الاستثمارات والأسواق المالية - جامعة البلقاء التطبيقية - الطبعة الأولى- 2003